بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله الذي جعل علم النحو في الكلام كالملح في الطعام وجعل النحاة من صفوة العلماء المشهورين المأجورين، اللهم صل على عبدك ورسولك المختار خير من نطق بالضاد ومن لم ينطق بها، وعلى آله وصحبه المؤمنين وسلم تسليما.

أما بعد،

فيسرني أن أقدّم هذا الكتاب للقرّاء الكرام. فعنوانه : "أصول النحو: تاريخ وتأصيل" ومؤلفه الدكتور قاسم بدماصي، الأستاذ المساعد بكلية العلوم الإنسانية، شعبة اللغة العربية بقسم اللغات، جامعة الحكمة إلورن، نيجيريا. ويشتمل الكتاب على ثلاثة فصول وخاتمة.

فالفصل الأول يتضمن علم أصول النحو من البداية إلى أوائل القرن الثاني الهجري. وفيه عرّف المؤلف بالقياس والسماع والإجماع والاستصحاب.

وكذلك عالج في الفصل الثاني مسألة أصول النحو خلال القرن الثاني والثالث الهجريين وتحدث عن آراء الخليل ويونس بن حبيب وسيبويه وأبي علي الفارسي فيما يخص القياس وأتى بنماذج كافية

من مؤلفات النحاة القدامى المذكورين. وكذلك تناول المؤلف مسألة السماع عند سيبويه واستشهاده بآيات القرآن الكريم وعدم إكثاره من الاستشهاد بالأحاديث النبوية. وإضافة إلى ذلك عالج الكتاب مسألة الإجماع والاستصحاب عند مشاهير النحاة مركّزا اهتمامه في كتاب سيبويه.

أما الفصل الثالث فيحتوي على الكلام عند بداية تصنيف الكتب في علم أصول النحو كمادة مستقلة في القرن الرابع الهجري. ومن الرواد في هذا الصدد ابن جني الذي حلّل موضوعات شتى في كتابه، وفي الفصل نفسه تحدَّث الكتاب عن أشهر المؤلفين في علم أصول النحو ومنهج ابن السراج وابن جني وابن الأنباري. وكذلك تحدَّث الكتاب عن مشاهير النحاة الذين ألفوا الكتب في هذا الفن بعد ابن جني. ومنهم محمد صديق حسن خان بهادر، ومحمد الخضر حسين، وأمين الخولي، وخديجة الحديثي، وسعيد الأفغاني، وعباس حسن، وعبد الحميد حسن، وعبد الحميد الشلقاني، وغريب عبد المجيد نافع، وفؤاد حنا ترزي، ومحمد عيد ومنى إلياس.

فالكتاب إسهام لا بأس به في ميدان علم النحو، وأنا مستيقن أنه سيكون مفيدا للغاية لطلاب الجامعة والمؤسسات العلمية العالية الأخرى. ولذلك أحثّ العلماء والطلاب الكبار أن يقرأوا هذا الكتاب ويدرسوه بجدّ واهتمام.

وأسال الله أن يجازي هذا العالم المتخصص في علم النحو جزاء عظيما على هذا العمل المفيد، وأحرضه على أن يستمر على إفادة الناس بما رزقه الله من العلم. فهذا سعي مشكور- إن شاء الله. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

أ. د. زكريا حسين

(إمام أئمة مدينة اوتشى ووزيرها)
أستاذ اللغة العربية وآدابها
وعميد كلية الآداب
جامعة إلورن، إلورن
ذو القعدة ١٤٣١هـ/ أكتوبر ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الأول الآخر الذي جعل القرآن لساناً عربياً لقوم يتفكرون، والصلاة والسلام على النبي العربي خاتم النبيين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه والتابعين لهم إلى يوم الدين،

وبعد،،،

فإنَّه ارتأى لي من خلال احتكاكي بطلبة اللغة العربية وتدريسي لبعضهم في قاعات الدراسة استغرابهم بعلم مصطلح عليه بـ(علم أصول النحو) على غرار (علم أصول الفقه) وخاصة عند تناول مسألة علمية تدعو إلى ذكر شيء يتعلق بهذا العلم أثناء الدراسة؛ فلفت ذلك نظري إلى قلة عناية دارسي اللغة العربية بعلم النحو والصرف وبخاصة المتخصصون فيها بجامعاتنا فضلاً عن تطرُّقهم لدراسة علم أصول النحو العربي ولو في مرحلة الدراسات العليا؛ ومن ثمّ عزمت على أن أقدِّم في الصفحات التالية تاريخاً موجزاً عن نشأة علم أصول النحو وتأصيله عند علماء الفن عسى أن يكون في ذلك نوع من تحفيز طلاب العربية ولا سيما المتخصصين فيها على

إلمام يسير بهذا العلم؛ لأهميته في فهم دقائق علم النحو والصرف بما يسهم كثيراً في تيسير البحث في مسائلهما وتحقيق مصادرهما، والله أسأل أن ينفع به ويتقبله عملا مخلصا لوجهه الكريم.

المؤلف

الدكتور / قاسم بدماصي

جامعة الحكمة ، إلورن نيجيريا

بسم الله الرحمن الرحيم

التمهيد

- البواكير الأولى لعلم أصول النحو:-

يمكن إيجاز الكلام عن أهمِّ المراحل التي مرَّ بها البحث عن أسس الاستدلال في علم النحو ابتداء من ظهور القياس والتعليل اللّذين يُعدَّان من البذور الأولى لتكوين عناصر الاستدلال في علم أصول النحو، وذلك عند المتقدِّمين من نحويي البصرة أمثال نصر بن عاصم[١]، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[٢]، والخليل بن أحمد الفراهيدي[٣] ومَنْ بعدهم، والكتابةُ في تاريخ علم أصول النحو تحتاج إلى تتبُّع- ولو كان يسيراً- لتاريخ علم النحو نفسه، وخاصة إذا فهمنا أن أصول النحو " هو أدلة النحو التي تفرّعت عنها فروعه وفصوله"[٤]. وبعبارة أخرى أكثر تفصيلا أنه هو:-" علم يُبْحَث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلتُه وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل[٥]" وفهمنا كذلك أن أدلة النحو الغالبة تنحصر في أربعة عند القدماء، اثنين متفق عليهما وهما النّقل أو السماع، والقياس[٦]، وآخَرَيْن مختلف فيهما في ظاهر كلامهم وهما الإجماع[٧] عند ابن جني[٨] وابن بابشاذ[٩] ومن وافقهما،

واستصحاب الحال[١٠] عند ابن الأنباري[١١] والسيوطي وأكثر المتأخرين، وأن هناك أصولاً أخرى غير المذكورة اعتمدها بعض الباحثين المعاصرين للنحو، مثل عدم النظير، والحمل على الظاهر[١٢]، ومثل الاستقراء، والاستحسان[١٣].

على أنّ المتقدمين يرون أن هذه الأدلة غير الأربعة الأولى لم تخرج عن دائرة الأدلة الصناعية في النحو، وعلى كلٍّ فإنَّه إذا فهمنا أن هذه الأدلة هي المصطلح عليها بأصول النحو، وتتبَّعنا كذلك تاريخ النحو منذ ظهور بواكيره الأولى على أيدي أبي الأسود الدؤلي[١٤] وتلامذته الأفاضل وجدنا أن لكل من هذه الأدلة أو الأصول لمساتٍ تطبيقية في استنتاج أحكام النحو ورسم مبادئه، لأن قبول اللغة ورفضها وترجيحها وتضعيفها وكذلك القياس من حيث الصحة وعدمُها يعتمد على شروط مقرّرة معلومة لدى علماء اللغة والنحو يرجعون إليها دائما ويطبقونها على ظواهر اللغة في مجالسهم العلمية وإن كانت غير محرَّرة في الكتب حينذاك.

وعلى ذلك، فإن فصل تاريخ علم أصول النحو عن تاريخ الدراسات الأولية للنحو مستقلاً من الصعب بمكان،فضلاعن تحديده زمنيًّا، أما التحديد المكاني فلا شك أنه البصرة إذ إنَّ علم النحو نفسه بدأ بها.

هذا، ولعلنا في السطور التالية نستطيع أن نلقي ضوء على مراحل لمساتٍ لعناصر علم أصول النحو في فتراتها المتعاقبة: